AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الاربعون
أديس أبابا، إثيوبيا، 20 يناير – 3 فبراير 2022
عن طريق الفيديو

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1306(XL)

تقرير للجنة الفنية المتخصصة
للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة

الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للنقل
والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة

30-28 يونيو 2021
عن طريق التداول بالفيديو

STC-TTIIE/Min/Rpt (III)

الأصل: إنجليزي

الموضوع:

دور البنية التحتية والطاقة في إفريقيا في فترة ما بعد مرض فيروس كورونا - 19

نحو الانتعاش الاقتصادي المستدام والمرونة وفرص العمل والتصنيع والتجارة

تقرير اجتماع الوزراء
30 يونيو 2021

اولا - مقدمة

1. انعقد اجتماع الوزراء للدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة في 30 يونيو 2021. وكان مسبوقا باجتماع للخبراء يومي 28 و 29 يونيو 2021.

ثانيا -الحضور

2. شاركت سبع وأربعون (47) دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي في الاجتماع، وهي: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون،الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، مصر، إثيوبيا، إسواتيني، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، توجو، تونس، زامبيا وزمبابوي.
3. كما شاركت في الاجتماع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الإقليمية والقارية الأفريقية والمنظمات الدولية التالية، وهي: السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، مجموعة شرق إفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس)، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (الساديك)، اتحاد المغرب العربي، الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد)، البنك الأفريقي للتنمية، اللجنة الأفريقية للطاقة، وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد، اللجنة الأفريقية للطيران المدني، رابطة شركات الطيران الأفريقية، المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة، البرنامج الأفريقي لسياسة النقل، رابطة السكك الحديدية للجنوب الأفريقي، الرابطة الأفريقية لوكالات تنفيذ الأشغال ذات المنفعة العامة، الاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية، اللجنة الأفريقية للطاقة النووية، مركز شرق إفريقيا للتميز في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، هيئة الإيكواس الإقليمية لتنظيم الكهرباء، الرابطة الإقليمية لمنظمّي الطاقة لشرق أفريقيا والجنوب الإفريقي، مركز الساديك للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، رابطة إدارة الموانئ لشرق أفريقيا والجنوب الإفريقي، اتحاد جمعيات الفاعلين الأفريقيين في مجال التبريد وتكييف الهواء، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مجمّع الطاقة لغرب إفريقيا، البنك الدولي، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، الاتحاد الأوروبي، الوكالة الألمانية للتعاون الفني، الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة ، والمنظمة الدولية للطيران المدني.
4. تُرفق قائمة المشاركين بهذا التقرير باعتبارها الملحق الأول.

ثالثا- مراسم الافتتاح

5. أُفتُتح الاجتماع بكلمات ألقاها كل من البنك الأفريقي للتنمية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لتطوير البنية التحتية في أفريقيا، مفوضية الاتحاد الأفريقي، مصر بصفتها الرئيس المنتهية ولايته للجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة، ومملكة ليسوتو بصفتها الرئيس الجديد للجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة.
6. ألقى كلمةَ البنك الإفريقي للتنمية السيد سولومون كواينور، نائب الرئيس المسؤول عن القطاع الخاص والبنية التحتية والتصنيع. وصرح نائب الرئيس بأن البنك الأفريقي للتنمية فخور بأن يكون جزءًا من عملية برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا التي تُوجِت باعتماد خطة العمل ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير البنية التحتية للطاقة في أفريقيا خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي في فبراير 2021. وأكد الدور المهم الذي لعبته اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة في رسم أطر السياسة القارية العريضة لقطاعي البنية التحتية والطاقة في إفريقيا. كما أعرب عن

التزام البنك الأفريقي للتنمية الثابت بتمويل مشاريع وبرامج البنية التحتية، مشيرًا إلى أن البنك قد ساهم بأكثر من 9 مليارات دولار أمريكي على مدى الخمسة عشر عامًا الماضية، ويمثل هذا الرقم أكثر من 50% من إجمالي تمويل البنية التحتية في إفريقيا، مما يجعل البنك الأفريقي للتنمية الممول الأكبر والمفضل للبنية التحتية في القارة. وأعلن أن البنك الأفريقي للتنمية بصدد تصميم مشروع مخصص لدعم تنفيذ الخطة ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وسلّط الضوء على دعم البنك الأفريقي للتنمية للسوق الأفريقية الوحيدة للنقل الجوي ومساهمته في السوق الأفريقية الوحيدة للكهرباء من خلال دعمه لمجمّعات الطاقة الإقليمية. ولاحظ نائب الرئيس أن هذه التدابير، مقرونة بإطاره الاستراتيجي للشراكة بين القطاعين العام والخاص - وهي طريقة تمويل مبتكرة للاستفادة من موارد القطاع الخاص - ستساهم مساهمة كبيرة في إعادة البناء بشكل أفضل وجريء بعد مرض فيروس كورونا- 19.

7. تناولت الكلمة باسم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أمينتها التنفيذية، الدكتورة فيرا سونجوي، وأكدت على الحاجة إلى ضمان بنية تحتية ذات جودة وتغطية شاملة لدعم التعافي بعد مرض فيروس كورونا- 19، بما في ذلك تحسين قطاعي المياه والصرف الصحي اللذين يمثلان أهمية بالغة بالنسبة لقطاع الرعاية الصحية. وأشارت الأمينة التنفيذية إلى أن تحسين البنية التحتية والطاقة ضروري لتسهيل تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى جانب الاستخدام المدر للإنتاج في المناطق الحضرية والريفية، مشددة على أهمية إشراك المرأة في البنية التحتية وسلاسل قيمة الطاقة. وعليه، فإن التسليم الناجح للمشاريع، خاصة في إطار الخطة ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير البنية التحتية للطاقة في أفريقيا، أمر بالغ الأهمية. ودعت الدكتورة سونجوي الدول الأعضاء إلى تقديم دعم فعال لهذه المشاريع ذات الأولوية وإلى إدراجها في خططها الوطنية مع تبني الأفكار المبتكرة في تعبئة الموارد وتنفيذ المشاريع التي تحشد موارد القطاع الخاص. علاوة على ذلك، يجب أن تكون البنية التحتية مرنة وعلى مأمن من تهديدات المناخ وغيرها من التهديدات المستقبلية. وفي هذا الصدد، تُعدّ برامج تنمية القدرات المهيكلة التي يقودها الطلب أمرا أساسيا، وسلّطت الضوء على العديد من البرامج التي تسعى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا إلى تحقيقها لدعم الدول الأعضاء لتحقيق هذه الأهداف.

8. أما سعادة رايلا أودينجا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بتطوير البنية التحتية في إفريقيا، فقد شكر مفوضية الاتحاد الأفريقي على دعوته لإلقاء كلمة في اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة، والتي، كما أشار، تُعتبر جهازًا مهمًا لوضع أجندة قارية بشأن البنية التحتية والطاقة. وأشار إلى أن فجوة البنية التحتية الهائلة في إفريقيا تحتاج إلى اهتمام عاجل. فهذه الفجوة هي سبب مستويات الفقر غير المقبولة في أفريقيا. وشدد الممثل السامي على أن البنية التحتية بالغة الأهمية للتجارة البينية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأن الخطة ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير البنية التحتية للطاقة في أفريقيا قد حددت فجوات حرجة تتطلب ما بين 100 مليار دولار أمريكي و 150 مليار دولار أمريكي سنويًا وفقًا لتقديرات البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية على التوالي. دافع سعادة أودينجا بشدة عن صندوق البنية التحتية المقترح لأفريقيا للاستفادة من الأموال العالمية لتطوير البنية التحتية. يستند مبدأ صندوق البنية التحتية لأفريقيا إلى الوعي بأن الإعداد الفعال للمشاريع يمثل الطريقة الرئيسية لإعادة إطلاق المشاريع التي تعطلت في مرحلتها الأولى.

9. رحبت سعادة الدكتورة أماني أبو زيد، مفوَّضة الاتحاد الأفريقي للبنية التحتية والطاقة، بالدول الأعضاء وبجميع الوفود في الاجتماع. وأعربت عن تقديرها للعمل المثالي الذي أنجزه رئيس اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة المنتهية ولايته، وسلّطت الضوء على عدد من الإنجازات، بما فيها الاختتام الناجح لعملية المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية للطاقة في أفريقيا والاستجابة السريعة عند انتشار جائحة كوفيد 19 في إفريقيا في عام 2020. وأشارت إلى أن أجندة 2063 تسلّط الضوء على الحاجة إلى تطوير البنية التحتية من خلال وضع سياسات ذات مستوى عال. وشددت المفوضة على الدور الذي يلعبه

التنقل في تشغيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومن ثَم ضرورة توفر بنية تحتية سليمة عبر القارة. ولاحظت أن القيود المفروضة على السفر لمكافحة جائحة كوفيد 19 أثرت سلبا على التنقل داخل أفريقيا برا وجوا معا إلى جانب آثارها السلبية على التجارة والسياحة. مع تقديرها للحاجة إلى هذه الإجراءات، دعت الدكتورة أبو زيد إلى جعل صنع القرار عملية تتميز بمزيد من الشمولية والتنسيق والمرونة في فترة ما بعد كوفيد 19 لتقليل آثار الجائحة على المجتمع وتسهيل إعادة البناء بشكل أفضل وأقوى من خلال البنية التحتية المرنة وأنظمة الطاقة الطويلة الأمد.

10. تناول الكلمة معالي الدكتور محمد شاكر المرقبي، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية، وهو أيضًا الرئيس المنتهية ولايته للجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة، فقد توجه بالشكر إلى الدول الأعضاء وإلى مفوضية الاتحاد الأفريقي على قدمته له من الدعم ولهيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة لما ساهم في نجاح عملهم. وأشار إلى أن اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة قد ساهمت في طرح رؤية مشتركة لتطوير البنية التحتية والطاقة في أفريقيا كما يتضح من مختلف المشاريع والبرامج التي تم وضعها في هذه القطاعات لتعزيز التكامل ورسم الطريق إلى الازدهار للقارة. لاحظ الدكتور المرقبي أن اللجنة الفنية المتخصصة كانت منصة مهمة لتعزيز التعاون والتكامل ولتبادل المعرفة والخبرات لمواجهة التحديات المشتركة في قطاع البنية التحتية والطاقة. وتمنى لهيئة المكتب الجديدة النجاح، داعيا إلى مضاعفة الجهود على جميع المستويات وتوثيق علاقات العمل بين الدول الأعضاء والشركاء للتعجيل بإيجاد حلول للبنية التحتية والطاقة للتخفيف من آثار مرض فيروس كورونا- 19. واختتم كلمته بالإعراب عن استعداد مصر لمواصلة دعم عمل للجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة.

11. نيابة عن معالي ليبوهانج موناهينج ، وزير الأشغال العامة في مملكة ليسوتو ورئيس اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة، أعربت سفيرة ليسوتو في إثيوبيا وممثلتها الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي، سعادة السفيرة مافا سيجاناماني، عن شكرها لمصر على قيادتها وخدمتها المتفانية خلال ولايتها كرئيس للجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة. وذكرت السفيرة أن ليسوتو تتشرف بتولي الرئاسة، وتعهدت بمواصلة العمل الجيد الذي أنجزه أسلافها. وأشار إلى أن اللجنة الفنية المتخصصة عالجت في قطاعي البنية التحتية والطاقة مسائل حاسمة تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة لتكامل إفريقيا، بدءًا بتمويل البرامج الطويلة الأمد مثل المرحلة الثانية لخطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية للطاقة في أفريقيا و وصولا إلى اتفاقات محددة في إطار النقل الجوي، بالإضافة إلى العديد من العناصر الأخرى التي تتطلب الجهود الجماعية للدول الأعضاء والشركاء. وتمنت السفيرة سجاناماني للاجتماع مداولات مثمرة.

رابعا - المسائل الإجرائية

12. بعد انتهاء ولاية هيئة المكتب، انتخب اجتماع الوزراء هيئة مكتب جديدة لمدة عامين (2) وفقًا لقواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة على النحو التالي:

الرئيس: ليسوتو (جنوب أفريقيا)

النائب الأول للرئيس: جزر القمر (شرق أفريقيا)

النائب الثاني للرئيس: الكونغو (وسط أفريقيا)

النائب الثالث للرئيس: بنين (غرب أفريقيا)

المقرر: مصر (شمال أفريقيا)

13. شكر الرئيس الاجتماعَ على إسناد مسؤولية قيادة اللجنة الفنية المتخصصة إلى مملكة ليسوتو للعامين المقبلين وشكر جمهورية مصر العربية على قيادتها خلال العامين الماضيين.

14. شكرت مفوضة الاتحاد الأفريقي للبنية التحتية والطاقة، الدكتورة أماني أبو زيد، جمهورية مصر العربية كرئيسة منتهية ولايتها لقيادتها ودعمها للجنة الفنية المتخصصة، وهنأت مملكة ليسوتو وهيئة المكتب الجديدة على انتخابهما لتولي قيادة اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة. وأكدت لهيئة المكتب الجديدة دعم المفوضية.

15. أُعتمد مشروع جدول الأعمال دون تعديلات:

1) مراسم الافتتاح
2) المسائل الإجرائية
    1. انتخاب أعضاء هيئة المكتب
    2. اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل
3) بحث تقرير الخبراء
4) بحث واعتماد إعلان الوزراء
5) الاختتام

خامسا - بحث تقرير الخبراء

16. قدم مقرر اجتماع الخبراء تقرير اجتماع الخبراء الذي سلّط الضوء على التقدم المحرز في مختلف المشاريع في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وكذلك في قطاعي النقل والطاقة.

1 *برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا*

1.1 المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا

17. قدم البنك الإفريقي للتنمية لمحة عامة عن الاستراتيجية التي سيسترشد بها تمويل المشاريع في إطار الخطة ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. تشمل النقاط الرئيسية للاستراتيجية المتطلبات المالية لكل إقليم، وعوامل النجاح للمشاريع في مراحل مختلفة من دورة حياة كل مشروع، وخيارات التمويل المختلفة، وكذلك الآليات المناسبة لأنواع مختلفة من المشاريع. تحدد الاستراتيجية مصادر التمويل المختلفة وطرق إشراك القطاع الخاص. وإدراكا لأهمية استدامة المشاريع، تتناول الاستراتيجية طرق توفير تكاليف التشغيل والصيانة. وتحتوي الاستراتيجية على خطة عمل تطابق أنواعا مختلفة من الجهات اللاعبة مع أنشطة لضمان تنفيذ المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بنجاح.

18. تم تكليف فريق العمل المعني بالمرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، التي أنشأتها اللجنة التوجيهية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، بتحديد المشاريع ذات الأولوية وفقًا لمعايير الاختيار المعتمدة من قبل اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة في 2019. وبناء على اعتماد المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي في فبراير 2021، يلاحظ أن هناك حاجة لتنسيق فني مماثل خلال مرحلة التنفيذ. في هذا السياق، يُقترح أن يواصل فريق العمل التنسيق بين المؤسسات المختلفة المشاركة في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا لضمان تنفيذ مشاريع الخطة ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بنجاح.

التوصيات:

إن اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) اعتمدت استراتيجية تمويل المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وحثت الدول الأعضاء على زيادة الالتزام المالي لتطوير البنية التحتية بما في ذلك إعداد مشاريع البنية التحتية؛
2) طلبت من اللجنة التوجيهية لبرنامج تطوير البنية التحتية للطاقة في أفريقيا النظر في استمرارية و / أو دور فريق العمل للمضي قدمًا.

2.1 برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

19. أبلغت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع ببرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وإحداث التحول في أفريقيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 من خلال الاستفادة من دور وموارد القطاع الخاص. يهدف المشروع إلى تقديم خدمات استشارية فنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لصياغة خطط عمل وطنية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى توفير القدرات لوحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. سيساعد المشروع في معالجة التحديات التي تواجه تمويل تطوير البنية التحتية على أساس مستدام. والدول الأعضاء المستهدفة في المرحلة الأولى هي الكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وملاوي وأوغندا وزامبيا، التي حددت الشراكة بين القطاعين العام

والخاص كنموذج لتمويل البنية التحتية. سيتم تعميم الدروس المستفادة من هذه البلدان الستة المختارة على الدول الأعضاء الأخرى.

التوصية

اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) تشجيع المنظمات الأخرى على مشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ المشروع وتوسيع نطاقه ليشمل الدول الأعضاء الأخرى.

2 النقل

1.1.2 النقل الجوي

20. استعرض الاجتماع وضع تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي وهنأ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 35 دولة التي انضمت إلى السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي. كما بحث الاجتماع السياسة والأدوات التنظيمية الرئيسية لتفعيل السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، والتوصيات بخفض تكلفة النقل الجوي في أفريقيا، وأهداف ويندهوك المنقحة لأمن وتسهيل الطيران.

التوصيات

إن اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) حثت جميع الدول الأعضاء المتبقية على الانضمام إلى السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي؛
2) أحاطت علما بالعمل الذي أنجزته مفوضية الاتحاد الأفريقي لاختتام صياغة *مشروع آلية تسوية المنازعات المنصوص عليها في مقرر ياموسوكرو والخطوط التوجيهية بشأن التفاوض على اتفاق الخدمات الجوية* بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وبين الدول والأقاليم الأخرى،
3) طلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل مع هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة لعقد دورة استثنائية للجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة بحلول 31 ديسمبر 2021 لبحث الوثائق في الفقرة الفرعية (2) أعلاه؛
4) اعتمدت مؤشرات الأداء الرئيسية في مقرر ياموسوكرو وطلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية للطيران المدني استخدامها كأداة لرصد تنفيذ مقرر ياموسوكرو والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي؛
5) حثت الدول الأعضاء على تحفيز الطلب على النقل الجوي عن طريق إلغاء جميع الضرائب الحكومية على النقل الجوي وخفض الرسوم المفروضة على الركاب لما لها من آثار سلبية على القدرة التنافسية للقطاع وللاقتصادات الوطنية؛
6) طلبت من الدول الأعضاء وضع / اعتماد سياسات ترمي إلى تحسين التوازن بين مصالح المطارات ومقدمي خدمات الملاحة الجوية من جهة ومصالح مشغّلي شركات الطيران والمستخدمين النهائيين من جهة أخرى؛
7) طلبت من اللجنة الأفريقية للطيران المدني، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، تقديم اقتراح بشأن تنسيق السياسات المتعلقة بضرائب ورسوم الطيران تمشيا مع سياسات المنظمة الدولية للطيران المدني بشأن الضرائب والرسوم وغيرها من الحواجز غير الجمركية؛
8) طلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية للطيران المدني والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إنشاء منصة يتبادل فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعات المتعددة بغية استعراض جميع عناصر التكلفة ومناقشة استراتيجيات خفض الضرائب والرسوم المرتفعة لوضع هيكل تكلفة معقول للنقل الجوي في أفريقيا؛
9) طلبت من اللجنة الأفريقية للطيران المدني، والرابطة الأفريقية لشركات الطيران ، والاتحاد الدولي للنقل الجوي الشروع إجراء دراسة قارية حول الآثار السلبية الناجمة عن الضرائب والرسوم المفروضة على النقل الجوي ووضع خلاصة وافية عن ضرائب ورسوم الطيران للدول الأعضاء فيها؛
10) اعتمدت أهداف ويندهوك المنقحة بشأن أمن وتسهيلات الطيران، وطلبت من اللجنة الأفريقية للطيران المدني التعجيل بتنفيذها بما يتماشى مع الأهداف القارية والعالمية؛
11) أشادت بالتعاون الوثيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في إفريقيا على جهود التعافي من مرض فيروس كورونا- 19، ودعت إلى تنسيق بروتوكولات الصحة العامة وبيانات الاعتماد الصحية عبر القارة.
12) شجعت الدول الأعضاء على تحديث المعلومات المتعلقة بمنصة السفر الموثوقة التابعة للاتحاد الأفريقي.

النقل البري (النقل بالسكك الحديدية / عبر الطرق والممرات)

21. فيما يخص قطاع النقل البري، بحث الاجتماع خطة عمل السلامة على الطرق للعقد 2021-2030 جنبًا إلى جنب مع المذكرة المفاهيمية نحو إنشاء المرصد الأفريقي للسلامة على الطرق وتقرير تقييم العقد 2011-2020 للسلامة على الطرق. فيما يتعلق بالحاجة الملحة لإنقاذ حياة الأفريقيين، أقر الاجتماع بضرورة أن ينظر الاتحاد الأفريقي في إمكانية الموافقة على استثناء من الوقف الاختياري الحالي، لإنشاء المرصد الأفريقي للسلامة على الطرق.
22. فيما يخص قطاع السكك الحديدية، يتم بحث التقرير عن قواعد ومعايير شبكة السكك الحديدية الأفريقية بالإضافة إلى خارطة الطريق لتطوير وإنشاء السوق الأفريقية المشتركة للسكك الحديدية. وأشار الاجتماع إلى أن من شأن أي تأخير في تطبيق المعايير الفنية للتشغيل البيني أن يحرم إفريقيا من شبكة سكك حديدية مترابطة لعدة عقود. ويعتبر ذلك عائقا خطيرا أمام التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتجارة البينية الأفريقية والتصنيع داخل أفريقيا. ومن هنا تأتي الحاجة إلى نشر المعايير الفنية للتشغيل البيني على نطاق واسع من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.
23. أقر الاجتماع بالتقدم الذي أحرزته وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد في تنفيذ مشاريع الطرق وكذلك مشروع شبكة السكك الحديدية الأفريقية المتكاملة العالية السرعة.

التوصيات:

إن اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) أحاطت علما بتقرير تقييم خطة العمل الأفريقية للعقد 2011-2020 بشأن السلامة على الطرق واعتمدت توصياته، ولا سيما دعوة الاتحاد الأفريقي لتعيين مناصر للجنة القارية بشأن السلامة على الطرق؛
2) اعتمدت خطة العمل الأفريقية للعقد 2021-2030 بشأن السلامة على الطرق والمذكرة المفاهيمية نحو إنشاء المرصد الأفريقي للسلامة على الطرق؛
3) طلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج سياسة النقل لأفريقيا جنوب الصحراء والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجميع المؤسسات ذات الصلة اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتنفيذ ورصد خطة العمل الأفريقية للعقد 2021-2030 بشأن السلامة على الطرق وتقييم عمل المرصد الأفريقي للسلامة على الطرق؛
4) اعتمدت توصيات المذكرة المفاهيمية بشأن المرصد الأفريقي للسلامة على الطرق وطلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي التعجيل باتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء المرصد من خلال إعداد الآثار القانونية والهيكلية والمالية التي ستترتب عن إنشاء المرصد باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي، تمشيا مع مقرر المجلس التنفيذي Dec. 1032 EXCL بشأن المقترحات المتعلقة بإنشاء مؤسسات جديدة والمضي قدما في عملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأفريقي في أقرب وقت ممكن؛
5) أحاطت علما باقتراح المملكة المغربية استضافة المرصد الأفريقي للسلامة على الطرق ورحبت به؛
6) اعتمدت الحد الأدنى من المواصفات الفنية المتعلقة بالتشغيل البيني لشبكة السكك الحديدية الأفريقية وطلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء مشاورات واسعة مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية مطابقة جميع مبادراتها مع الأعمال القارية والموافقة على مشروع اتفاقية حكومية مشتركة مقابلة؛
7) اعتمدت خارطة الطريق نحو تطوير السوق الأفريقية المشتركة للسكك الحديدية؛
8) طلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، تطوير السوق الأفريقية المشتركة للسكك الحديدية وتعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية وتبادل الخبرات في تصنيع عربات السكك الحديدية وصيانتها.

1.1.2 بحث خطط العمل المستكملة للنقل

24. بحث الاجتماع خطط العمل المستكملة للنقل عن طريق الجو والطرق والسكك الحديدة والبحر للفترة 2021-2023.

التوصيات:

إنّ اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) اعتمدت خطط عمل اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة بشأن النقل عن طريق الجو والطرق والسكك الحديدة والبحر للفترة 2021 - 2023؛
2) طلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم خطة العمل البحرية للفترة 2021-2023 إلى الاجتماع الاستثنائي التالي لهيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة (النقل) لتقوم ببحثها.

3 الطاقة:

***1.1.3* وضع تنفيذ خطط عمل اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة - الطاقة (2019-2021)**

25. قدمت مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاؤها إحاطة حول المستجدات في التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل اللجنة الفنية المتخصصة للفترة 2019-2021. وقد لوحظ أن معظم المقررات في مراحل مختلفة من التنفيذ من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء.

التوصيات:

إن اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) حثت مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء على التعجيل بتنفيذ الأنشطة غير المكتملة وترحيلها إلى خطة عمل الفترة 2021-2023 وإضافتها إلى الأنشطة الجديدة؛
2) طلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء تعزيز تنسيق ورصد تنفيذ خطة العمل.

2.1.3 المشاريع والبرامج التي تنسقها مفوضية الاتحاد الأفريقي

26. أبلغت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتقدم المحرز في تنفيذ مختلف المشاريع والبرامج التي تقوم بتنسيقها وتخطط لتنسيقها حتى عام 2023.

27. *مواءمة الإطار التنظيمي لسوق الكهرباء في إفريقيا*: استمر تنفيذ مختلف عناصر المشروع بدعم من الاتحاد الأوروبي من خلال مرفق المساعدة الفنية للاتحاد الأوروبي. عقب وضع ورقة السياسة وخارطة الطريق واعتمادهما من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي في فبراير 2021، تم إطلاق السوق الأفريقية الموحدة للكهرباء في 3 يونيو 2021 في حفل أقيم عبر شبكة الإنترنت. ومن الآن فصاعدًا، ستتمثل مجالات الاهتمام الرئيسية للبرنامج في: إنشاء وحدة تنسيق في مفوضية الاتحاد الأفريقي للإشراف على تنفيذ ورقة السياسة وخارطة الطريق للسوق الأفريقية الموحدة للكهرباء، وتفعيل هيكلها الإداري، ووضع خطة عمل لإجراء الترتيبات الفنية اللازمة لتكون السوق جاهزة للعمل في جميع الأقاليم، ودعم مجمعات الطاقة الإقليمية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى بغية معالجة الاختناقات المحددة داخل أقاليمها. فضلا عن ذلك، تعمل المفوضية حاليا، بمساعدة فنية من مرفق المساعدة الفنية للاتحاد الأوروبي، على تطوير استراتيجية للتعامل مع جائحة كوفيد 19 والتعافي منها لقطاع الكهرباء.

28. *دعم تطوير الشبكات الصغيرة في إفريقيا*: تأسيسا على العمل السابق بشأن الخطوط التوجيهية للنموذج المؤسسي والسياسي للشبكات المتناهية الصغر / والصغيرة التي أعدتها مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم من مرفق المساعدة الفنية للاتحاد الأوروبي، أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي والطاقة لأفريقيا لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية دراسة بعنوان *فتح سوق الشبكات الصغيرة في إفريقيا* من أجل صياغة خطوط توجيهية تركز على خمسة مجالات رئيسية، وهي: أعمال الشبكات الصغيرة ونماذج التمويل. شروط الربط بين الشبكات الصغيرة وآليات تعويض الشبكات الصغيرة عندما تصل الشبكة إلى موقع شبكة صغيرة ؛ نماذج التعرفة وإدماج المسائل الجنسانية. صادق على الدراسة أصحاب المصلحة في سبتمبر 2019 ووافقت عليها اللجنة الفرعية للطاقة التابعة للجنة الفنية المتخصصة في ديسمبر 2020.

29. *مرفق التخفيف من مخاطر الطاقة المتولدة من الحرارة الأرضية*: أجريت بنجاح الجولة السادسة لتقديم الطلبات عبر الإنترنت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا-19 لوضع قائمة بالمطورين المؤهلين بغية الحصول على منح إضافية من مرفق التخفيف من مخاطر الطاقة المتولدة من الحرارة الأرضية. لقد حصل على التأهيل الأولي 10 من أصل 18 من مقدمي الطلبات الذين أبدوا الاهتمام. وفي الوقت نفسه، تم البدء في إعداد "إبداء الاهتمام" للجولة السابعة للطلبات. بالإضافة إلى ذلك، طلبت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الشركاء في آلية معالجة وإعادة تدوير النفايات، إجراء دراسة جدوى أولية لطلبات الاستخدام المباشر للطاقة المتولدة من الحرارية الأرضية، مما سيتيح

توسيع نطاق برنامج مرفق التخفيف من مخاطر الطاقة المتولدة من الحرارة الأرضية ليشمل الدول الأعضاء ذات الموارد من الطاقة المتولدة من الحرارية الأرضية المنخفضة المحتوى الحراري. تم إعداد خطة أعمال لمركز التميز في الطاقة المتولدة من الحرارة الأرضية بأفريقيا وصادق عليها الخبراء الإقليميون في اجتماع عُقد في مايو 2021.

30. *إطار السياسة والخطوط التوجيهية للطاقة الحيوية في إفريقيا* : بناءً على عمل مماثل في إقليمي شرق ووسط إفريقيا، كلَّفت مفوضية الاتحاد الأفريقي بمهمة تصميم إستراتيجية لتطوير الطاقة الحيوية وخطة استثمار لإقليم غرب إفريقيا. تم استكمال صياغة إطار عمل الاستراتيجية ولكن خطط العمل الوطنية للطاقة الحيوية المصاحبة لم تكتمل بعد. ومن المقرر إنجاز عمل مماثل لإقليم الجنوب الأفريقي. بالإضافة إلى ذلك، طلبت مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء دراسة حول تحديث التقنيات والوقود المستخدمة في الطهي في إفريقيا لتحديد السياسات والحوافز التنظيمية وغيرها من الحوافز اللازمة لتحفيز الاستثمارات من أجل التحول إلى تقنيات وممارسات الطهي النظيفة في إفريقيا بما يتماشى مع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة. توصي الدراسة بوضع استراتيجية ومبادئ توجيهية للسياسات قارية منسقة في مجال التحول إلى الطهي النظيف في إفريقيا. صادق أصحاب المصلحة على الدراستين في أكتوبر 2020 وواقفت عليهما اللجان الفرعية المعنية بالطاقة التابعة للجنة الفنية المتخصصة في ديسمبر 2020.

31. *تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الطاقة الأفريقي*: طلبت مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء دراسة حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الطاقة الأفريقي لتوفير تحليل شامل للوضع الحالي في الطاقة والقضايا الجنسانية في أفريقيا، بما يتماشى مع أهداف استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. توصي الدراسة بوضع سياسة قارية منسقة بشأن المنظور الجنساني والطاقة في إفريقيا، وتطبيق نتائجها بناء على اختصاصات تتم صياغتها. صادق أصحاب المصلحة على الدراسة في يونيو 2020 وواقفت عليها اللجان الفرعية المعنية بالطاقة التابعة للجنة الفنية المتخصصة في ديسمبر 2020.

32. الدراسة حول فوائد اعتماد خارطة طريق بشأن مواصفات الوقود لرابطة الأفريقية لمعامل التكرير: كلفت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع رابطة شركات التكرير والتوزيع الأفريقية بإجراء دراسة لتحديد الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تكسبها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من خلال تبنيها مواصفات الوقود الأفريقية. صادق أصحاب المصلحة على الدراسة في يونيو 2020 وواقفت عليها اللجان الفرعية المعنية بالطاقة التابعة للجنة الفنية المتخصصة في ديسمبر 2020.

33. *الشراكة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج تحويل قطاعات الطاقة عالمياً* : في إطار جهود التنفيذ للتعجيل بالوصول إلى الطاقة في إفريقيا، ستقيم مفوضية الاتحاد الأفريقي شراكة مع برنامج تحويل قطاعات الطاقة عالمياً ، وهو أحد مكونات برنامج التحول العالمي لقطاعات الطاقة التابع للاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، من أجل تنفيذ الأنشطة في ثلاثة مجالات عمل رئيسية. تساعد الإجراءات الثلاثة المقترحة مفوضيةَ الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تحقيق أهداف التحول في نظم الطاقة في أفريقيا وكذلك في المساهمة في الأولويات الرئيسية لشراكة الطاقة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي بغية دعم تفعيل السوق الأفريقية الموحدة للكهرباء والخطة الرئيسية لنظام الطاقة القاري وخطة تطوير الشبكة الصغيرة. وتشمل الأنشطة: بناء القدرات للتخطيط الوطني المتكامل للطاقة؛ بناء القدرات التنظيمية لتحول سوق الطاقة، وحوارات السياسات الإقليمية حول الكهربة الريفية والتصنيع.

التوصيات:

إن اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) اعتمدت التقرير عن *فتح سوق الشبكات الصغيرة في أفريقيا* وطلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الشركاء، توعية الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وبناء قدراتها في مجال تطبيق الخطوط التوجيهية من أجل زيادة الوصول إلى الكهرباء من خلال الشبكات الصغيرة؛
2) اعتمدت استراتيجية تنمية الطاقة الحيوية وخطة الاستثمار لإقليم غرب إفريقيا، وطلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها، بالتعاون مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (الساديك)، ومركز الساديك للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، إعداد استراتيجية لتنمية الطاقة الحيوية وخطة استثمار لإقليم الجنوب الأفريقي؛
3) اعتمدت التقرير عن *تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الطاقة الأفريقي*، وبناءً على النتائج، طلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وضع إطار سياسة قاري منسق للمساواة بين الجنسين والطاقة في أفريقيا؛
4) اعتمدت الدراسة حول فوائد اعتماد خارطة الطريق بشأن مواصفات الوقود في أفريقيا والجنوب الأفريقي وطلبت من الدول الأعضاء، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، تنفيذ خارطة الطريق بشأن مواصفات الوقود في أفريقيا والجنوب الأفريقي؛
5) طلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع برنامج تحويل قطاعات الطاقة عالمياً والشركاء الآخرين، تنفيذ الأنشطة ذات الصلة في إطار الشراكة المقترحة، بما في ذلك بناء القدرات للتخطيط الوطني المتكامل للطاقة؛ وبناء القدرات التنظيمية لتحول سوق الطاقة؛ وحوارات السياسات الإقليمية بشأن الكهربة الريفية والتصنيع.

3.1.3 المشاريع والبرامج المنسقة من قبل اللجنة الأفريقية للطاقة

34. قدمت اللجنة الأفريقية للطاقة لمحة عامة عن وضع عملية تفعيل اللجنة، بما في ذلك الهيكل المعتمد، ومستوى التصديق على اتفاقيتها والشراكات الرئيسية التي أقامتها.
35. أبلغت اللجنة الأفريقية للطاقة بالتقدم المحرز في تنفيذ برامجها الاستراتيجية القارية في مجال الطاقة، بما في ذلك البرنامج الأفريقي لكفاءة الطاقة، البرنامج الأفريقي للتحول في مجال الطاقة، رصد الطاقة الحيوية والإبلاغ عنها، بناء القدرات في قطاع الطاقة، والبرنامج الأفريقي لنظام معلومات الطاقة. علاوة على ذلك، أقرت مفوضية الاتحاد الأفريقي، مع اللجنة الأفريقية للطاقة، بالحاجة إلى توسيع نطاق البرنامج الأفريقي للتحول في مجال الطاقة كي يتضمن عنصر التحول العادل ليأخذ في الاعتبار العديد من الأشخاص والقطاعات التي من المحتمل أن تتضرر بالتحول من الوقود الأحفوري وإزالة الكربون من القطاعات الأخرى. تم طرح اقتراح بدمج عنصر التحول العادل للطاقة ليتم تنفيذه جنبًا إلى جنب مع البرنامج الأفريقي للتحول في مجال الطاقة.
36. أعدت اللجنة الأفريقية للطاقة أربعة (4) استبيانات جديدة حول التوازن في استخدام الطاقة، وكفاءة الطاقة، والأسعار والضرائب، والقدرات المركبة لمحطات توليد الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، أعدت اللجنة الأفريقية للطاقة أدوات تحليل البيانات ونشر البيانات لتستخدمها جهات الاتصال الوطنية.
37. في إطار عملية تنفيذ البرنامج الأفريقي لكفاءة الطاقة، أجرت اللجنة الأفريقية للطاقة تقييما لوفورات الكهرباء في إقليم الساديك. يقدم هذا التقييم تحليلاً يوضح الفوائد المحققة من تحسين كفاءة الطاقة من خلال تنفيذ المعايير الدنيا لأداء الطاقة في الإضاءة وتشغيل الأجهزة والمعدات على الصعيدين الوطني والإقليمي. قدم تقييم وفورات الطاقة في الساديك فوائد كمية حتى 2030 في شكل:
    - انخفاض استهلاك الكهرباء
    - توفير تكاليف الكهرباء
    - تجنب الطلب على قدرة توليد الكهرباء
    - انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتم تجنبها

التوصيات:

إن اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) طلبت من اللجنة الأفريقية للطاقة / مفوضية الاتحاد الأفريقي التعجيل بتعيين موظفين في الهيكل الجديد للجنة؛
2) طلبت من الدول الأعضاء المتبقية التصديق على اتفاقية اللجنة الأفريقية للطاقة؛
3) طلبت من اللجنة الإفريقية للطاقة / مفوضية الاتحاد الأفريقي تعبئة الموارد لتنفيذ البرامج التي من شأنها أن تعجل بالاستثمارات في الطاقة الخضراء من أجل زيادة الوصول إلى الطاقة وتحقيق الطموح في مجال المناخ، بما في ذلك، من بين أمور أخرى:
    أ. تطوير طاقة الرياح والطاقة الشمسية؛
    ب. توسيع سوق الشبكة الصغيرة؛
    ج. توسيع سوق النفط والغاز الطبيعي
    د. وقود الطهي النظيف وتكنولوجيات الطهي النظيف .
4) طلبت من اللجنة الأفريقية للطاقة تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء لإنشاء أنظمة معلومات الطاقة الوطنية مع ضمان استدامتها والتأكد من أن الدول الأعضاء تتبنى أدوات / استبيانات جمع البيانات التي طورتها اللجنة؛
5) طلبت من اللجنة الأفريقية للطاقة / مفوضية الاتحاد الأفريقي تعبئة الموارد المالية والفنية اللازمة لتنفيذ التحول الأفريقي في مجال الطاقة، وكفاءة الطاقة الأفريقية وبرامج بناء القدرات في قطاع الطاقة؛
6) حثت اللجنة الأفريقية للطاقة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، على دمج التحول العادل في البرنامج الأفريقي للتحول في مجال الطاقة.

4.1.3 وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد

38. قدمت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ مختلف المشاريع والبرامج، ولا سيما عملية المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والخطة الرئيسية لنظام الطاقة القاري ومشروع ربط الميل الأخير بالشبكة. بدأت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية سلسلة من الندوات عبر الإنترنت لإعداد خطط لتنفيذ مشاريع المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة وهم يسترشدون بنهج الممرات المتكاملة واستراتيجية التمويل واستراتيجية الشراكات. تقدم وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد الدعم للمشاريع من خلال أدوات محددة مثل آلية تقديم الخدمات وعلامة الجودة لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا لإعداد المشاريع في وقت مبكر، وشبكة الأعمال القارية للتعامل مع القطاع الخاص، ومجموعة أدوات توفير فرص العمل لتحقيق أقصى قدر من فرص العمل في أفريقيا.

39. يجري العمل على الخطة الرئيسية لنظام الطاقة القاري على قدم وساق. اكتملت الدراسة الأساسية التي يدعمها مرفق المساعدة الفنية للاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2020. وفي وقت لاحق، تم تنظيم مائدة مستديرة للمانحين بالاشتراك مع البنك الأفريقي للتنمية لمناقشة النتائج الأولية للدراسة وتلقي التعهدات للمراحل اللاحقة المدعومة من مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. اجتذبت المائدة المستديرة للمانحين تعهدات من مختلف الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك 3 ملايين دولار من البنك الأفريقي للتنمية و 3.5 ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي. وتعهد البنك الدولي بدعم مجمّع الطاقة لوسط إفريقيا بينما تعهد البنك الإسلامي للتنمية ووكالة التنمية الفرنسية بدعم مجمّع الطاقة في شمال إفريقيا. بدأ إعداد المرحلة الثانية من الخطة الرئيسية لنظام الطاقة القاري.

40. تهدف وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد إلى تنسيق الطاقة المستدامة للوصول إلى طاقة الميل الأخير نحو تحقيق أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأجندة 2030 للأمم المتحدة. وقد أدى ذلك إلى نهج عمل منسق يجمع بين 25 دولة عضوا، بما فيها البلدان ذات المستوى المنخفض من الوصول إلى الطاقة، لتطوير مشاريع الشبكات الصغيرة التي تبلغ الميل الأخير وتحرك مبادرات الاستدامة المختلفة باستخدام نهج متكامل متعدد القطاعات مع مختلف أصحاب المصلحة. يستلزم المشروع مراجعة الأطر التنظيمية للطاقة في خمسة بلدان وتطوير مشاريع الشبكات الصغيرة للوصول إلى الطاقة في المناطق النائية من أجل المياه النظيفة والمراكز الصحية.

التوصيات:

إن اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) أحاطت علما بالأنشطة المختلفة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والخطة الرئيسية لنظام الطاقة القاري والوصول إلى الطاقة في الميل الأخير؛

2) دعت الدول الأعضاء إلى التعاون مع مجمعات الطاقة في إنشاء هياكل الإدارة المطلوبة لتنفيذ الخطة الرئيسية لنظام الطاقة القاري؛

3) أحاطت علما بآلية تقديم الخدمات التي تم تطويرها حديثا، وعلامة الجودة لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وشجعت على اعتماد تطبيقها في جميع الأقاليم والقطاعات الفرعية للبنية التحتية.

5.1.3 البنك الأفريقي للتنمية

41. قدم البنك الأفريقي للتنمية لمحة عامة عن مجلس التحول في مجال الطاقة التابع لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين الذي يوفر منصة للحوارات الوزارية الرفيعة المستوى حول التحول في مجال الطاقة، في الفترة التي تفضي إلى مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في نوفمبر 2021. إن البنك عضو في مجلس التحول في مجال الطاقة التابع لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين، إلى جانب بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التعاون الفني والشركاء الإنمائيين الثنائيين.
42. في إطار مساهمته في مجلس التحول في مجال الطاقة التابع لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين، يشارك البنك في مجموعة عمل مبادرة الشبكات الخضراء لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين، والتي تهدف إلى تسهيل توسيع نطاق توليد الطاقة المتجددة عالميًا من خلال الاستثمارات في قدرات الشبكات - تأسيسا على مختلف برامج التكامل القاري والإقليمي الجارية.
43. يتم تصنيف أنشطة مجموعات العمل التابعة لمبادرة الشبكات الخضراء لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين وفقًا لثلاث دعائم، وهي: بناء الزخم السياسي؛ زيادة طموحات التحول في مجال الطاقة والتعجيل بالوصول إلى المساعدة الفنية وموارد التمويل؛ وتبادل أفضل الممارسات والتعجيل بالبحث والتطوير على الصعيد العالمي. وسعيا لتجنب الازدواجية وضمان التنسيق، اقترح البنك إنشاء مجموعة عمل ستسهّل التعجيل بمبادرات تكامل أنظمة الطاقة القارية والإقليمية الجارية ذات الأولوية والتي تركز على إفريقيا وتتماشى مع مبادرة الشبكات الخضراء لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين، تحت رعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي. أجازت مجموعة العمل بشأن مبادرة الشبكات الخضراء لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين اقتراح البنك.
44. يمكن استخلاص المبادرات القارية والإقليمية ذات الأولوية الجارية بشأن تكامل أنظمة الطاقة من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والخطة الرئيسية لنظام الطاقة القاري مع ملاحظة أن هذه الأمور يتم إيرادها كأمثلة، دون نية استبعاد المبادرات الأخرى ذات الصلة (على سبيل المثال، جوانب أنشطة تحول الطاقة التي تنفذها اللجنة الأفريقية للطاقة).

التوصيات:

إن اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) طلبت من البنك الأفريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي تسهيل إنشاء فريق عمل شامل يقوم بتنسيق الأنشطة الجارية ذات الأولوية التي تركز على أفريقيا والتي تتماشى مع مبادرة الشبكات الخضراء لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين، وذلك بهدف التعجيل بالوصول إلى المساعدة الفنية وموارد التمويل، دعماً لزيادة توليد الطاقة المتجددة من خلال الاستثمارات في قدرة الشبكة القارية والإقليمية والمبادرات ذات الصلة؛
2) طلبت من البنك الأفريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي المساهمة في تطوير خارطة الطريق بشأن مبادرة الشبكات الخضراء لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين التي سيتم إطلاقها خلال مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في نوفمبر 2021 لتغطي التمويل والدعم الفني للبرامج / المشاريع الجارية ذات الأولوية؛ وآليات لفتح تدفقات التمويل وتطوير الهياكل لدفع التنفيذ بعد مؤتمر الأطراف السادس والعشرين.

6.1.3 الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا في مجال الطاقة

45. أبلغت أمانة الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة الاجتماع بإنجازات الشراكة منذ الاجتماع الأخير للجنة الفنية المتخصصة من خلال مجالات عملها الرئيسية الثلاثة وهي: (أ) تنسيق الاستراتيجية المشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي؛ (2) تعزيز جهود التنسيق من خلال وضع

قائمة بمبادرات وبرامج الطاقة في أفريقيا ورصدها؛ (3) تسهيل المعرفة للتحول في مجال الطاقة في أفريقيا، بالشراكة مع المؤسسات الأفريقية والدولية الرئيسية.

46. سلّطت الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة الضوء على تعزيز الحوار بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، من بينها مختلف المنتديات الرفيعة المستوى، وسلسلة ندوات المحادثات حول الطاقة عبر الإنترنت في إطار الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي بشأن الطاقة؛ تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد؛ ودعم العديد من البرامج الأفريقية، بما فيها النظام الأفريقي لمعلومات الطاقة الذي تقوده اللجنة الأفريقية للطاقة، من بين أمور أخرى.

47. وللمضي قدما، سينصب اهتمام الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة على التحضيرات للقمة السادسة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تعزيز تنفيذ الطموحات المعززة في الطاقة والمناخ في مرحلتها الجديدة بعد قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

التوصية:

إن اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) طلبت من الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة دعم وتسهيل تبادل المعلومات والتوعية ببرامج الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي من أجل التعجيل بالاستثمارات في الطاقة الخضراء، ودعم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد لإقامة علاقات مع الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي في المجالات ذات الاهتمام المشترك لتعزيز تنفيذ أهداف الطاقة والمناخ.

7.1.3 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

48. قدمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا إحاطة بشأن المستجدات في مشروع مراجعة القواعد التنظيمية لأسواق الكهرباء في أفريقيا بغية حشد استثمارات القطاع الخاص، كما قدمت اقتراحًا لإنشاء المدرسة الأفريقية للتنظيم. تجري مراجعة القواعد التنظيمية في 16 دولة عضوا مختارة من خلال استخدام ثلاثة معايير هي: الجاذبية والانفتاح والجاهزية. تدرس هذه العملية التوليد والنقل والتوزيع والقطاعات الفرعية خارج الشبكة. بدأت في عام 2019 ومن المتوقع أن تكتمل بحلول نهاية عام 2021.

49. تم اقتراح المدرسة الأفريقية للتنظيم كمنصة لأصحاب المصلحة المتعددين ستجمع بين المنظّمين وصناع السياسة والأكاديميين والمرافق ومطوري الشبكات الصغيرة وشركات أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية والخبراء الاستشاريين والمستثمرين والمؤسسات المالية ومستخدمي الطاقة أي أصحاب مصلحة آخرين تتأثر أنشطتهم تأثرا كبيرا بالتنظيم.. ويتمثل هدفها في بناء المهارات والمعرفة والوظائف المستدامة، وبالتالي إحداث قيمة إضافية في أفريقيا في مجال تنظيم الطاقة. يمكن تحقيق هذا الهدف بالتميز والنزاهة الفكرية، الأمر الذي يتطلب مهنيين من ذوي الكفاءات الرفيعة المستوى (محليًا وعالميًا) وكذلك الاستقلالية. يجب أن يضمن التصميم المؤسسي للمدرسة وتنظيمها وتمويلها استيفاء كلا الشرطين. ستبني المدرسة الأفريقية للتنظيم القدرات المحلية باستخدام نهج أصحاب المصلحة المتعددين لتطوير وتعليم ونشر تنظيمات وسياسات سليمة في مجال الطاقة في أفريقيا في بيئة تشمل النساء كجهات فاعلة في التنظيمات وصنع السياسة.

التوصية:

إن اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) طلبت من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد، والبنك الأفريقي للتنمية، العمل مع نظام الجامعة الأفريقية، والجامعات الأفريقية، والشركاء الإنمائيين، والكيانات الأخرى ذات الصلة لتصميم وتنفيذ مدرسة أفريقية تكون مركز تميز أفريقي لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنظيم الطاقة بغية معالجة جميع جوانب تنظيم الطاقة، وبناء القدرات لدعم التحقيق الكامل لبرنامج السوق الأفريقية الوحيدة للكهرباء وتعزيز الممارسات التنظيمية الجيدة في جميع أنحاء القارة.

8.1.3 بحث خطط العمل المستكملة بشأن الطاقة

50. بحث الاجتماع خطط العمل المستكملة بشأن الطاقة ليتم تنفيذها من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية للطاقة والشركاء الآخرين في الفترة 2021 - 2023.

التوصية:

إن اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية عبر القارية والأقاليمية والطاقة:

1) اعتماد خطة العمل حول الطاقة للفترة من 2021 إلى2023.

سادسا - اعتماد تقرير الخبراء والإعلان

51. تم اعتماد تقرير الخبراء وإعلان الوزراء مع التعديلات.

سابعا – ما يستجد من أعمال:

52. لم يتم إثارة أية مسألة تحت هذا البند.

ثامنا – الاختتام

53. في كلمتها الختامية، أعربت مفوَّضة الاتحاد الأفريقي للبنية التحتية والطاقة عن امتنانها للدول الأعضاء على مشاركتها وإسهاماتها في اللجنة الفنية المتخصصة. وشكرت كل من **وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا** على اشتراكهم في تنظيم اللجنة الفنية المتخصصة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. بالإضافة إلى ذلك، شكرت الشركاء الإنمائيين على دعمهم لمختلف برامج البنية التحتية والطاقة. وأشادت المفوضة باللجنة الفنية المتخصصة لإبراز الأولويات القارية للبنية التحتية والطاقة على نحو ما ورد في إعلان الوزراء، مشيرة إلى أنها تدل على أن إفريقيا تسير في الاتجاه الصحيح في مواجهة تحديات البنية التحتية التي تعد شرطًا أساسيًا للتشغيل الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإعادة البناء بشكل أفضل وأقوى في فترة ما بعد مرض فيروس كورونا- 19.
54. شكر الرئيسُ الوزراءَ على مساهماتهم. وأشار إلى أن نتائج الاجتماع عكست الطابع المركزي للبنية التحتية والطاقة في عملية التكامل القاري بالإضافة إلى تحقيق تطلعات أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي. وأعرب عن التزام ليسوتو بصفتها رئيس هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة بالعمل على نحو وثيق

مع الدول الأعضاء وبالتنسيق الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لدفع تنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها خلال الاجتماع. واختتم بتوجيه الشكر إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وموظفي إدارة البنية التحتية والطاقة على تنظيمهم ودعمهم خلال الاجتماع.

مشروع مقرر بشأن الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية العابرة للقارة والأقاليم والطاقة المنعقدة من 28 إلى 30 يونيو 2021 عن طريق الفيديو

أولا. الديباجة (الخلفية التشريعية)

إن المجلس التنفيذي:

1. **يحيط علما** بتقرير الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية العابرة للقارة والأقاليم والطاقة التي عقدت عن طريق الفيديو في الفترة من 28 إلى 30 يونيو 2021 والإعلان ذي الصلة ؛

2. **يشيد** بالوزراء المسؤولين عن النقل والطاقة لنجاح عقد الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية العابرة للقارة والأقاليم والطاقة والنتائج الملحوظة التي تم تحقيقها في تطوير النقل والنقل العابر للقارة والبنية التحتية الأقاليمية والطاقة في أفريقيا.

ثانيًا. المقرر

في قطاع النقل

3. يحث جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي على القيام بذلك؛

4. يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل مع هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية العابرة للقارة والأقاليم والطاقة لعقد اجتماع استثنائي للجنة الفنية المتخصصة للنقل والبنية التحتية العابرة للقارة والأقاليم والطاقة بحلول 31 ديسمبر 2021 لبحث مشروع آلية تسوية المنازعات في إطار مقرر ياموسوكرو/السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي ومشروع إرشادات مقرر ياموسوكرو للتفاوض بشأن اتفاقات الخدمات الجوية مع دول ومناطق ثالثة

5. **يعتد** سياسة السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي والأدوات التنظيمية بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية لمقرر ياموسوكرو والتوصيات بشأن خفض تكلفة النقل الجوي وأهداف ويندهوك لأمن وتيسير الطيران المنقحة؛

6. **يشيد** بالتعاون الوثيق بين إدارة البنية التحتية والطاقة في مفوضية الاتحاد الأفريقي والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها في جهود التعافي من فيروس كورونا والدعوة إلى مواءمة المتطلبات وبيانات الاعتماد الخاصة بالصحة العامة عبر القارة.

7. **يشجع** الدول الأعضاء على تحديث المعلومات الخاصة بمنصة السفر الموثوقة التابعة للاتحاد الأفريقي؛

8. **يحيط** علما بالتقرير عن تقييم خطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق للعقد 2011-2020 واعتماد خطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق للعقد 2021-2030 والمذكرة المفاهيمية نحو إنشاء المرصد الأفريقي للسلامة على الطرق؛

9. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع برنامج سياسة النقل في أفريقيا والمجتمع المدني واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والقطاع الخاص وجميع المؤسسات ذات الصلة، اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتنفيذ ورصد خطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق للعقد 2021- 2030؛

10. **يدعو** الدول الأعضاء إلى التعجيل بتنفيذ ميثاق السلامة على الطرق؛

11. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تسريع الترتيبات لإنشاء المرصد الأفريقي للسلامة على الطرق؛

12. **يحيط** علما والترحيب باقتراح المملكة المغربية استضافة المرصد الأفريقي للسلامة على الطرق؛

13. **يعتمد** المواصفات الفنية لشبكة السكك الحديدية الأفريقية وكذلك قواعدها ومعاييرها وخارطة الطريق نحو تطوير السوق الأفريقية المشتركة للسكك الحديدية.

14. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد والبنك الأفريقي للتنمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، بإنشاء السوق الأفريقية المشتركة للسكك الحديدية وتعزيز التعاون الأفريقي وتبادل الخبرات في تصنيع عربات السكك الحديدية وصيانتها؛

في قطاع البنية التحتية العابرة للقارة والأقاليم

15. **يدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف التابعة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء إلى دعم تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا؛

16. **يعتمد** استراتيجية تمويل خطة العمل ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وحث الدول الأعضاء على زيادة الالتزام المالي لتطوير البنية التحتية ولا سما إعداد مشاريع البنية التحتية؛

17. يرحب بعلامة الجودة المنشأة حديثا لآلية تقديم الخدمات التابعة لبرنمج تطوير البنية التحتية في أفريقيا من أجل ضمان التميز في إعداد المشاريع في المراحل المبكرة ويشجع اعتمادها وتطبيقها

عبر المناطق والقطاعات الفرعية للبنية التحتية باعتبارها المعيار الأفريقي للتقييم المبكر لمشاريع البنية التحتية؛

18. يحيط علما بعمل فرقة العمل المعنية بخطة العمل ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا ويوصي بتمديد ولايتها وتكليف اللجنة التوجيهية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بالنظر في استمرارية و/أو دور فرقة العمل للمضي قدما.

في قطاع الطاقة

19. يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية القيام، بالتعاون مع جميع المؤسسات الأفريقية القارية والإقليمية ذات الصلة، باتخاذ الخطوات المناسبة لضمان التشغيل الكامل للسوق الأفريقية الموحدة للكهرباء والخطة الرئيسية لنظام الطاقة القاري بما في ذلك إنشاء الهياكل المؤسسية والحوكمة الاستراتيجية الخاصة بها.

20. يطلب من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والقارية وشراكة أفريقيا -الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة والشركاء الآخرين، بتحديد جدوى إنشاء مدرسة أفريقية للتنظيم من أجل بناء القدرات وتعزيز الممارسات التنظيمية الجيدة عبر القارة.

21. يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية للطاقة تعبئة الموارد لتنفيذ البرامج التي من شأنها تسريع الاستثمارات في الطاقة الخضراء من أجل زيادة الوصول إلى الطاقة وتنفيذ الطموح المتعلق بالمناخ، بما يشمل: (1) تطوير طاقة الرياح والطاقة الشمسية (2) توسيع سوق الشبكة الصغيرة (3) توسيع سوق النفط والغاز الطبيعي (4) وقود وتكنولوجيات الطهي النظيفة؛

22. يطلب من اللجنة الأفريقية للطاقة تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء لإنشاء نظم معلومات الطاقة الوطنية وضمان استدامتها، ويدعو الدول الأعضاء إلى اعتماد أدوات/استبيانات جمع البيانات التي وضعتها اللجنة الأفريقية للطاقة؛

23. يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء دراسة جدوى بشأن إمكانات إنتاج وتجارة الهيدروجين الأخضر في أفريقيا وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على القارة؛

24. يطلب من اللجنة الأفريقية للطاقة/مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية والمنظمات الإقليمية والقارية والشركاء الإنمائيين تعبئة الموارد المالية والفنية اللازمة لتنفيذ البرامج الأفريقية للتحول في مجال الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة وبناء القدرات في مجال قطاع الطاقة؛

25. يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية تيسير إنشاء فريق عمل شامل يقوم بتنسيق الأنشطة الجارية ذات الأولوية والتي تركز على أفريقيا والتي تتماشى مع مبادرة الشبكات الخضراء لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين من أجل تسريع الوصول إلى المساعدة الفنية وموارد التمويل ودعم زيادة توليد الطاقة المتجددة من خلال الاستثمار في بناء قدرات الشبكة القارية والإقليمية والمبادرات ذات الصلة؛

26. يطلب من اللجنة الأفريقية للطاقة/مفوضية الاتحاد الأفريقي التعجيل بتعيين الموظفين في الهيكل الجديد المعتمد للجنة الأفريقية للطاقة ويدعو الدول الأعضاء التي لم تصدق على اتفاقية اللجنة الأفريقية للطاقة إلى القيام بذلك؛

27. يقر بالفوائد الصحية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية للوقود النظيف ويوصي بأن تعتمد الدول الأعضاء خارطة طريق المواصفات الأفريقية للوقود.

في الختام

28. يعتمد خطة عمل الفترة 2021-2023 لتوجيه تنفيذ الأولويات المتفق عليها؛

29. ينوه ويشيد بجميع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والشركاء الإنمائيين بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية وبنك التنمية الألماني والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي على دعمهم لمختلف مشاريع وبرامج الاتحاد الأفريقي؛

30. يشيد بروح الانفتاح والمودة التي سادت مداولات الاجتماع.